**الأزمات التي واجهت الحزب الحر الدستوري التونسي في بداية مساره:** اتبعت سلطة الحماية مع الحزب الدستوري سياسة فرق تسد مما أدى إلى:

**1 ظهور الحزب الإصلاحي:** انشق عن الحزب الدستوري في 16 أفريل 1921م بقيادة حسن قلاتي، ينادي هذا الحزب بالتعاون مع فرنسا، حيث طعن في برنامج الحزب الدستوري وشخصياته منها الثعالبي، وأسس هذا الحزب المنشق جريدة ناطقة على لسانه سماها "البرهان" شن فيها حملات واسعة ضد سياسة الحزب الدستوري، ثم أصدر مكانها جريدة "النهضة"، ومع ذلك لم ينجح هذا الحزب لقلة أتباعه.

**2 أزمة التنازل على العرش أفريل 1922م:** قدم الباي محمد الناصر في 3 أفريل عريضة من المطالب إلى المقيم العام قد ضمنها في 18 نقطة، وهدد بالتنازل عن العرش إن لم تنفذ كاملة خلال أربعة أيام، وتعاهد الأمراء على عدم قبول الملك في حالة تنازل الباي، وفي 5 أفريل نشرت جريدة "الصواب" خبر تنازل الباي عن العرش فانتشر الخبر بسرعة، وخرجت مظاهرات كبيرة نحو المرسى وسارت جموع نحو القصر تطلب من الباي التراجع عن قراره، وتشكر له شجاعته في تأييده للدستور، ونتج عن هذه الأزمة أن السلطات الفرنسية أوقفت الموظفين الذين شاركوا في المظاهرة، خاصة شيوخ جامع الزيتونة، وصدر أمر بتعطيل جريدة "الصواب" لإعلانها عن المظاهرة مباشرة لكونها تثير الشعب، وأعفي الشاذلي الخزندار من مهمته في البلاط الملكي، كما تسلطت سلط الحماية على الحزب الدستوري وأخذت تلاحق أعضاؤه وتمنع اجتماعاته.

**3 إصلاحات 11 جويلية 1922م:** لإضعاف الحزب الدستوري، فبعد موت الباي محمد الناصر 10 جويلية 1922م، تقلد الملك بعده ابن عمة محمد الحبيب، الذي تعهد عندما كان ولي عهد بتطبيق تعليمات الباي محمد الناصر المؤيد للدستور والمناصر له، وأن يضحي في سبيلها، لكن عدل عن ذلك بعد وصوله للعرش، وأصبح ينفذ أوامر سلطة الحماية، فوقع على إصلاحات 11 جويلية 1922م التي قدمها له المقيم العام لوسيان سان، والتي اشتملت على: انشاء مجالس النواحي المختلطة ومجالس أهلية، وقضت بإلغاء

المجلس الشوري وتعويضه بالمجلس الكبير الذي يتألف من قسمين، أحدهما فرنسي ويتكون من 44 عضو والأخر تونسي يضم 18 عضو، ومن مهام هذا المجلس النظر في ميزانية الدولة وابداء اقتراحات في شأن المصاريف والأداءات.

لكن الدستوريين رفضوها كلها واعتبروها اندماجية جاءت للقضاء على الكيان التونسي، وأعلنوا عن تمسكهم بمبادئ حزبهم التسعة، وعملوا على الدعاية لها.

ووقعت اختلافات بين الباي والثعالبي أدت إلى خروج هذا الأخير من تونس في شهر جويلية 1923م، والسبب في ذلك أن المقيم العام كان قد لعب دورا كبيرا في الايقاع بين الدستوريين والباي الجديد محمد الحبيب أدى إلى قطع العلاقة بينهما نهائيا، فأغلق الباي أبواب قصره في وجه الدستوريين.

**4 ظهور الحزب الدستوري التونسي المستقل:** انشق عن الحزب الدستوري التونسي جماعة وأسسوا يوم 10 نوفمبر 1922م حزبا سموه "الحزب الحر الدستوري التونسي المستقل" بزعامة **فرحات بن عياد**، وأبرز مطالب هذا الحزب ارتكزت على المساواة في العمل إلى جانب الفرنسيين.

**نشاط الحزب الدستوري من سنة 1923م إلى 1929م:** هذه الفترة عاش فيها الدستوريون فترة من أحرج فترات تاريخهم، حيث انقسمت صفوفهم وتعطلت جرائدهم، والباي أصبح إلى صف الفرنسيين وأمضى إصلاحات ضدهم، وعرف الحزب ركود سياسي وتقلص نشاطه نتيجة هجرة الثعالبي خارج البلاد نحو المشرق وبقي الحزب ممثلا في شخص أمينه العام أحمد الصافي، وبسبب سن قوانين زجرية خاصة بعد المظاهرات التي نظمها الدستوريون من سبتمبر إلى نوفمبر 1925م بمدينة تونس، حيث نفت بعض أعضاء الحزب إلى الجنوب التونسي مثل **محي الدين القليبي** وبعضهم إلى الجزائر **كأحمد توفيق المدني** وعبد الرحمان اليعلاوي، وضيقت على صحافة الحزب منها جريدة "إفريقيا"، وهذه القوانين أدت إلى تحول النشاط الوطني إلى العمل الجمعياتي "المدرسي والطلابي" الذي انضم إلى العمل الوطني، حيث اكتفى القادة الدستوريون بدعم الحركات الثقافية والفكرية والعمل على تأطيرها منها:

"جمعية قدماء الصادقية" التي اتخذت منذ سنة 1926م مقرا جديدا لها بنهج الجلد، وكان من أبرز أنشطتها تكوين نادي أدبي، إضافة إلى ذلك تأسست جمعية الشباب المسلمين في مارس 1928م، التي أشرف عليها الحزب الدستوري، والتي كان هدفها الظاهري مساعدة الطلبة الفقراء وسريا تكوين الشباب الطلابي وتدريبه على أساليب الكفاح لخوض المعارك السياسية في المستقبل.

**ثالثا: الحركة الوطنية التونسية فترة الثلاثينات:**

أن فترة الثلاثينات مثلت منعطفا هاما في تاريخ الحركة الوطنية التونسية، حيث رجع الطلبة الذين كانوا يزاولون تعليمهم العالي بفرنسا أمثال: الحبيب بورقيبة والبحري قيقة ومحمود الماطري...، والذين تأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية التحررية وطرق عمل الأحزاب اليسارية، ولقد تزامن مجيئهم مع وقائع بارزة على المستوى المحلي منها:

- انعكاسات المؤتمر الافخارستي ماي 1930م.
- والاحتفال بخمسينية الحماية ماي 1931م.
- ومسألة دفن المجنسين بالمقابر الإسلامية (أحداث بنزرت 31 ديسمبر 1932م).

ولقد تجلى موقف هؤلاء الجيل من الشباب من السياسة الاستعمارية في مجالين أساسين وهما: المجال الصحفي والمجال الجمعياتي.

ففي المجال الصحفي وبعد اغلاق عدة جرائد جراء القوانين الجائرة من طرف السلطات الاستعمارية، نتج عن ذلك بروز صحافة ناطقة بالفرنسية منها جريدة "**الصوت التونسي**" التي أصدرها الشاذلي خير الله في مارس 1930م، والتي تولى الدكتور محمود الماطري رئاسة تحريرها، حيث نظمت حملة ضد التجنيس وانعقاد المؤتمر الافخارستي في تونس، مما أدى إلى تتبع أعضاؤها قضائيا في جوان 1931م، ثم أسس الدستوريين الشباب جريدة "العمل التونسي" في نوفمبر 1932م، وكان الحبيب بورقيبة أكثر جرأة ووضوحا عندما بيَّن

في أول عدد من جريدته "العمل التونسي" في 1 نوفمبر أن التعاون هو خدعة من السلطات الاستعمارية أريد بها تغطية "التفقير التدريجي للشعب بطريقة تحويل منظم ومستمر لثرواته".

أما في المجال الجمعياتي فقد شهدت فترة الثلاثينات تأسيس عدة جمعيات منها على سبيل المثال: "**جمعية أحباء الطلبة**" التي تأسست في هذه الفترة برئاسة **محمد التلاتلي**، ومن أهدافها إسناد قروض إلى الطلبة التونسيين بالخارج، ولقد تم الاعتراف بها رسميا 1931م، وبلغ عدد منخرطيها سنة 1933م حوالي 850 منخرط، وكذلك "**جمعية الشبيبة المدرسية**" التي تأسست في أفريل 1932م، إذ كانت تنظم محاضرات ودروس تكميلية لفائدة المدارس الثانوية بالعاصمة وإقامة الحفلات والمعارض داخل البلاد.

**انقسام الحزب الحر الدستوري التونسي سنة 1934م:**

بسبب ظهور جماعة النخبة المتخرجين من المدارس الفرنسية وتأسيسهم لجريدة العمل التونسي ونشاطها المكثف على الساحة السياسية تم انتخابهم في اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي عشية انعقاد مؤتمر نهج الجبل عام 1933م، ونتيجة اختلاف المشارب الفكرية سرعان ما دب الخلاف، فالنخبة الجديدة كانت علمانية عكس أعضاء اللجنة التنفيذية الذين ينتمون إلى التيار المحافظ، لذلك رفض الجدد بعض التصرفات داخل الحزب منها: أداء اليمين والإخلاص للحزب، والتمهيد للقاءات والتجمعات بتلاوة القرآن ووجود قاعات للصلاة داخل قاعات الحزب، لذلك بدأ الشقاق واستقال هؤلاء العلمانيين من اللجنة التنفيذية أواخر نوفمبر 1933م، وأصبحوا يؤلبون الأوضاع ضدهم بمختلف الوسائل والطرق، وإنتهى الأمر إلى عقد مؤتمر قصر الهلال 2 مارس 1934م.

**مؤتمر قصر الهلال 1934م:** انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 2 مارس 1934م في مدينة قصر الهلال، وضم ممثلي الشعب الدستورية، وقد أدار النقاش فيه جماعة "العمل التونسي" الذين أحاطوا المؤتمرين علما بتطورات الأزمة، وأدانوا سياسة التعاون التي تنتهجها اللجنة التنفيذية واقترحوا توسيع نطاق الكفاح حتى النصر النهائي، وأعلن المؤتمرون عن حل اللجنة التنفيذية

وتم تعويضها بقيادة جديدة أطلق عليها اسم "**الديوان السياسي**"، وابتداء من ذلك التاريخ أصبح بتونس حزبان دستوريان وهما: الحزب الدستوري الجديد الذي التحقت به أغلبية البلاد والحزب الدستوري القديم الذي انطوى على نفسه.

ولقد تبنى الحزب الجديد الميثاق المنبثق عن مؤتمر نهج الجبل، ونظم نفسه تنظيما محكما، حيث أنه يشمل على ديوان سياسي ومجلس ملي وشعب ترابية.

وأعضاء الديوان السياسي للحزب الجديد هم:

* الدكتور محمود الماطري رئيسا.
* الحبيب بورقيبة كاتب عام.
* الطاهر صفر كاتب عام مساعد.
* محمد بورقيبة أمين مال.
* البحري قيقة أمين مال مساعد.

ووجه المؤتمرون منشورا إلى الشعب الدستورية يوم 13 مارس 1934م يؤكد فيه الديوان السياسي على حل اللجنة التنفيذية.

ولقد ارتكز نشاط الحزب الدستوري الجديد على الاتصال المباشر بالشعب عن طريق عقد اجتماعات دورية في مختلف أنحاد البلاد، وعلى الصحافة الحزبية وجريدة "العمل" وكذلك منشورات الحزب باللغتين.

ونتيجة نشاط الحزب الدستوري الجديد الذي شن اضرابات متكررة شلت الحركة بأسواق العاصمة واقترح الحزب مقاطعة البضائع الفرنسية وحتى الامتناع عن دفع الضرائب، عندها أمرت سلطات الحماية الممثل في المقيم العام "بيرطون" بإلقاء القبض على سبعة أعضاء يوم 3 سبتمبر 1934م منهم الأخوين بورقيبة والماطري الذين أبعدوا إلى الجنوب التونسي، وتم تعطيل جريدة "العمل" ومنع الاجتماعات في الطريق العام.

وفي سنة 1936م تجدد نشاط الحزب الدستوري الجديد، وذلك بعد تنصيب المقيم العام الجديد أرمان قيون خلال هذه السنة، فأصدر العفو على الزيتونيين المحكوم عليهم وأفرج عن 50 نفرا من المبعدين، وأعاد حرية الصحافة والاجتماع يوم 11 أوت 1936م.

وبعد رجوع المبعدين اتسع نطاق الحزب الدستوري الجديد، حيث وصلت الشعب الدستورية خلال سنة 1937م إلى 400 شعبة، وزاد عدد المنخرطين ليصل إلى 400 ألف منخرط.

وأصدر الحزب الدستوري الجديد صحيفته العربية "العمل" والفرنسية l'Action Tunisienne اللتين كانت معطلتين منذ عام 1934م، وكثف أعضاء الديوان السياسي من عقد الاجتماعات والاتصال بالجماهير الشعبية في حين تراجع نفوذ اللجنة المركزية.

وفي جويلية سنة 1937م قطع الثعالبي رحلته وعاد إلى تونس بعد غياب دام 15 سنة وشرع في ربط علاقات المصالحة بين طرفي الصراع والتمهيد للتوفيق بينهما لكن دون نتيجة، بل زاد نشاط الحزب الدستوري الجديد وواصل دعايته الحزبية ووصل عدد شعبه الحزبية أواخر 1937م إلى 486 شعبة موزعة في الأرياف والمدن.

ومع نهاية سنة 1937م ظهر التوجه الاستقلالي داخل الحزب الدستوري الجديد برئاسة سليمان بن سليمان، فبعد انعقاد المؤتمر الثاني للحزب 30 أكتوبر – 2 نوفمبر 1937م ظهر تغير في برنامج الحزب وإدراج قضية استقلال البلاد بصفة رسمية، وتزعم هذا الاتجاه كل من: سليمان بن سليمان والهادي نويرة وصالح بن يوسف ويوسف الرويسي والحبيب بوقطفة وعلي البلهوان والباهي الأدغم. غير أن الجناح المعتدل الذي تزعمه محمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة فقد عارض الاتجاه الأول بحجة عدم تهيؤ الشعب التونسي لخوض معركة الاستقلال، وبعد التصويت تبنى المؤتمر وجهة نظر المعتدلين حيث صوت 28 عضو للطرح الثاني مقابل 13 عضو للاتجاه الأول، وقد لعب الزعيم بورقيبة دور المرفق بين الاتجاهين.

**أحداث أفريل 1938م:** تم اعتقال مجموعة من أعضاء الحزب الدستوري الجديد بين 2 و6 أفريل 1938م، واتهامهم بنشر الحقد بين الأجناس وتهديد مصالح فرنسا بتونس، وكرد فعل على ذلك نظم "الديوان السياسي" مظاهرة احتجاجية يوم 7 أفريل أمام قصر الباي، وفي نفس

اليوم تم تعطيل جريدة "العمل" واعتقال 10 مناضلين بقنطرة الفحص، وإثر ذلك قرر "**الديوان السياسي**" تنظيم اضراب عام يوم 8 أفريل ومظاهرات في كامل البلاد، واتجه المتظاهرون نحو مقر الإقامة العامة حيث تجمع المتظاهرون مطالبين بحكومة وطنية وبسقوط الامتيازات، وفي يوم 9 أفريل تجمع المتظاهرون أمام قصر العدالة حيث يتواجد علي البلهوان الذي تم ايقافه في مارس، فقامت قوات الأمن بتشتيت المتظاهرين ووقعت اصطدامات أسفرت عن مقتل أكثر من 100 من التونسيين وعدد كبير من الجرحى.
وفي 11 أفريل تم اعتقال الحبيب بورقيبة وبعض القادة الدستوريين وأحيلوا على المحكمة العسكرية بدعوى التآمر على أمن الدولة، وزج بهم في السجن العسكري، وفي 12 أفريل 1938م تم حل الحزب الدستوري الجديد، وأغلقت نواديه وحجزت وثائقه كما عطلت أغلب الصحف الوطنية.

وبالرغم من القمع واعتقال القادة واصل الحزب نشاطه بشكل سري، حيث عقد اجتماعاته في بيوت المناضلين وتوالت العرائض والمناشير والمظاهرات وحتى عمليات التخريب، ففي أواخر 1939م بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية قامت العناصر الدستورية التي لم تشملها موجة الاعتقالات بتكوين الدواوين السياسية السرية، من ذلك ظهور "الديوان السياسي الخامس" في أواخر 1939م برئاسة الباهي الأدغم، ومن أهم أعضائه الهادي خفشة والهادي السعيدي، وقد ساهم هذا الأخير في تكوين لجنة سرية تولى الإشراف عليها وكان هدفها تنشيط الدعاية الوطنية، لكن سلطات الحماية واصلت مسلسل الاعتقالات لقادة الحزب فألقت القبض أواخر السنة على الباهي الأدغم والهادي السعيدي والهادي خفشة والبشير زرق العيون.

**<u>مراجع الدرس 5</u>**

- أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881 – 1956)، تعريب: حمادي الساحلي، ط 1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.

- خليفة الشاطر: تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج 3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.
- شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسير، ترجمة: المنجي سليم وأخرون، مراجعة: فريد السوداني، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.
- محمد بوطيبي: دور المثقفين الجزائريين في الحركة الوطنية التونسية ما بين 1900 – 1930، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2012م.
- محمود شاكر: التاريخ الإسلامي – التاريخ المعاصر بلاد المغرب، المكتب الإسلامي.
- يوسف مناصرية: دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين، دار هومة، الجزائر، 2013م.